منظمة الصحة العالمية صنفت السلالة الجديدة بـ"مقلقة"

«أوميكرون» يصيب أسواق الأسهم العالمية بـ«الحمى» ويحولها للون الأحمر

الين الياباني أحد الرابحين الرئيسيين بعدما ارتفع اثنين في المئة إلى 113.9

عملة بيتكوين المشفرة تصل إلى أدنى مستوى منذ العاشر من أكتوبر الماضي بـ53524 دولارا

البيتكوين والدولار يتعرضان لهزة قوية

الأسواق العربية لن تتأثر كثيراً بالأزمة

أسعار النفط خسرت عشرة دولارات مسجلة أكبر تراجع في يوم واحد منذ أبريل 2020

منظمة التجارة العالمية تقرر تأجيل مؤتمرها الوزاري الـ12 إلى أجل غير مسمى

جاب الله: تأثير ما حدث بالأسواق العالمية على أسواق المنطقة لن تتخطى مدته جلسة أو جلستين بالكثير

الزيات: مؤشرات الأسهم المصرية ستكون الآقل تأثرا بين أسواق المنطقة

فودة: ما يحدث بأسواق الأسهم سينمى من فرص التوازن للبورصات الخليجية

عيد: الأسهم الدولارية بالأسواق المالية العربية والمصرية تعتبر دائما حصن أمان للمستثمرين ضد الأزمات

اعلنت منظمة التجارة العالمية تأجيل مؤتمرها الوزاري ال12 والمقرر اقامته بين ال30 من نوفمبر الجاري والثالث من ديسمبر إلى أجل غير مسمى وذلك بسبب ظهور متحور جديد لفيروس كورونا المستجد.

وأضافت المنظمة في بيان ان "اندلاع سلالة قابلة للانتقال بشكل خاص من هذا الفيروس دفع العديد من الحكومات إلى فرض قيود على السفر ومتطلبات الحجر الصحي في سويسرا والعديد من الدول الأوروبية الأخرى ما من شأنه أن يمنع العديد من الوزراء من الوصول الى مدينة جنيف السويسرية حيث مقر المنظمة والمؤتمر".

ونقل البيان عن المديرة العامة للمنظمة نغوزي ايويالا قولها ان "اتخاذ هذا القرار لم يكن سهلا ولكنني كمدير عام فإن أولويتي هي صحة وسلامة جميع المشاركين في المؤتمر الوزاري ال12".

وكان من المقرر ان يبحث هذا الاجتماع سبل تضييق الخلافات حول الموضوعات الرئيسية مثل استجابة منظمة التجارة العالمية للجائحة التي تسبب فيها فيروس كورونا المستجد - كوفيد19) والمفاوضات بشأن مسودة قواعد للتقليل من مصايد الأسماك الضارة والدعم المالي المقدم للعاملين في عدد من القطاعات لاسيما الزراعية.

ويعد هذا التأجيل هو الثاني بسبب الجائحة اذ كان من المقرر ان ينعقد هذا اللقاء في شهر يونيو من عام 2020 في كازاخستان وتم تأجيله استجابة للقيود الاحترازية التي فرضتها العديد من الدول للحد من انتشار الفيروس.

وتسببت أنباء ظهور سلالة جديدة من فيروس كورونا "أوميكرون" والتي قد تكون مقاومة للقاحات المتاحة حاليا في دفع المستثمرين للمسارعة بعمليات بيع واسعة في أسواق المال العالمية، واللجوء للملاذات الآمنة.

وانضمت الأسهم في وول ستريت إلى التراجعات العالمية، مع خروج المستثمرين من أسهم الشركات الأكثر تعرضًا للوباء والبحث عن ملاذ آمن بعد اكتشاف متغير جديد لفيروس كورونا.

انخفض مؤشر SP 500 بنسبة 1.4 %، في التعاملات المبكرة، فيما تراجع مؤشر ناسداك المركب الأكثر تركيزًا على التكنولوجيا بنسبة 1 %. وكرر هذا الانخفاض صدى التراجعات في جميع أنحاء أوروبا وآسيا التي نجمت عن زيادة عدد الحالات بعد تفشي المتحور الجديد من الفيروس في أجزاء من إفريقيا.

قال جيم ريد، الخبير الاستراتيجي في دويتشه بنك: "تصاعدت الأمور على جبهة كوفيد بسرعة كبيرة خلال الـ 12 ساعة الماضية".

وأضاف أن المتغير الجديد "بدأ ببطء في جذب اهتمام متزايد يوم الخميس، لكنه بدأ بين عشية وضحاها يهيمن على الأسواق".

وأنهى المؤشر ستوكس 600 التعاملات منخفضا 3.7 % ليسجل أسوأ أداء يومي منذ يونيو 2020. وبلغت خسائر المؤشر خلال الأسبوع 4.5 %

وانخفض المؤشر فايننشال تايمز 100 البريطاني 3.6 %، وتراجع المؤشر داكس الألماني 4.2 %، كما نزل المؤشر كاك 40 الفرنسي 4.8 %.

وهوت أسهم قطاع السفر والترفيه 8.8 %، في أكبر خسارة يومية لها منذ مارس 2020.

فيما انتعشت شركات الأدوية في التعاملات الأميركية، حيث قفزت مودرنا 16 %، وفايزر 6 %. وفي الوقت نفسه، اكتسبت شركة Quest Diagnostics التي تقدم الاختبارات المعملية 4 %.

وكان المستفيدون الآخرون من الوباء مثل Deliveroo لخدمة توصيل الطعام وشركة HelloFresh للوجبات من بين عدد قليل من الرابحين في أوروبا أمس الأول الجمعة، في حين تراجعت الشركات المعرضة لقيود السفر مثل WHSmith. وانخفضت أسعار النفط.

وشكل اللجوء للعملات الآمنة أمس الأول الجمعة، الين الياباني والفرنك السويسري بينما ضغط احتمال تراجع الرهانات على رفع سعر الفائدة الأميركية على الدولار. جاءت مكاسب الين والفرنك على حساب الدولار الأسترالي والكرونة النرويجية، وهما من العملات الحساسة للمؤثرات على النمو، رغم أن تقلص أحجام التداول بعد عطلة الخميس بمناسبة عيد الشكر الأميركي جعلت تحركات الأسواق أكثر تقلبا.

ولم يعرف الكثير بعد عن السلالة الجديدة من كوفيد19- التي تم رصدها حتى الآن في جنوب أفريقيا وبتسوانا وهونغ كونغ. لكن العلماء يعتقدون أن فيها تجمعا غير معتاد من التحورات قد تجعلها قادرة على تجنب رد الفعل المناعي وأكثر قابلية للعدوى.

وتسببت الأنباء في هبوط الراند الجنوب إفريقي بأكثر من 2 %، مقابل الدولار، لأقل مستوى منذ نوفمبر الماضي، لكنه قلص تلك الخسائر فيما بعد.

وقال مسؤول كبير في إدارة الرئيس جو بايدن إن الولايات المتحدة ستفرض قيودا على السفر من جنوب إفريقيا.

وصنفت منظمة الصحة العالمية السلالة الجديدة بأنها "مقلقة" وأطلقت عليها اسم أوميكرون.

ولم يعرف الكثير بعد عن السلالة الجديدة من كوفيد19- التي تم رصدها حتى الآن في جنوب إفريقيا وبتسوانا وهونغ كونغ.

لكن العلماء يعتقدون أن فيها تجمعاً غير معتاد من التحورات قد تجعلها قادرة على تجنب رد الفعل المناعي وأكثر قابلية للعدوى.

كان الين الياباني أحد الرابحين الرئيسيين، حيث قفز من أدنى مستويات في خمس سنوات والتي سجلها هذا الأسبوع أمام الدولار، ليرتفع بنحو اثنين في المئة إلى 113.09، مسجلا أفضل أداء يومي منذ مارس 2020.

وارتفع اليورو 0.97 % مسجلا 1.1312 دولار، لكنه انخفض لأدنى مستوى في أكثر من 6 سنوات أمام الفرنك السويسري مسجلا 1.0428 فرنك لليورو.

وتراجع مؤشر الدولار 0.75 % إلى 96.030 بعدما سجل يوم الأربعاء أعلى مستوى في 16 شهرا عند 96.938.

تراجع الجنيه الإسترليني لفترة وجيزة إلى مستوى منخفض جديد هذا العام دون 1.3278 دولار، إذ دفع القلق بعض المستثمرين إلى تقليص الرهانات المعلقة على رفع أسعار الفائدة في ديسمبر.

نزلت عملة بيتكوين المشفرة إلى 53524 دولارا، أدنى مستوى منذ العاشر من أكتوبر .

كما خسرت أسعار النفط عشرة دولارات، الجمعة، مسجلة أكبر تراجع في يوم واحد منذ أبريل/ نيسان 2020، بعدما أثار اكتشاف سلالة جديدة من فيروس كورونا قلق المستثمرين وعزز المخاوف من تضخم فائض المعروض العالمي في الربع الأول من العام المقبل.

وانخفضت العقود الآجلة لخام برنت 9.50 دولار بما يعادل 11.6 % إلى 72.72 دولار للبرميل عند التسوية، لتسجل انخفاضا أسبوعيا بأكثر من 8 %.

انخفض خام غرب تكساس الوسيط 10.24 دولار أو 13.1 % إلى 68.15 دولار للبرميل بعد عطلة عيد الشكر في الولايات المتحدة الخميس. وبلغت خسائر الخام الأميركي خلال الأسبوع أكثر من 10.4 %.

الذهب

ارتفعت أسعار الذهب أكثر من 1 % وعاد للارتفاع فوق 1800 دولار إذ تسبب اكتشاف سلالة جديدة من فيروس كورونا في مسارعة المستثمرين للجوء للملاذات الآمنة.

وصعد الذهب في المعاملات الفورية 1.2 % إلى 1810.10 دولار للأوقية (الأونصة). وقفزت العقود الأميركية الآجلة للذهب 1.7 % إلى 1813.80 دولار.

تأثير الأزمة على الأسواق العربية والخليجية

بعد الارتفاعات القوية التي حققتها أسواق الأسهم العالمية منذ اندلاع جائحة كورونا إلى الآن والتي تجاوزت العشرة آلاف نقطة تحدثت الكثير من التقارير أنها على مشارف التصحيح العنيف وجاءت بالفعل تلك اللحظة أمس الأول الجمعة وذلك بفعل صعود المخاوف لدى المستثمرين من انتشار "المتحور الجديد" لكورونا والمكتشف في جنوب أفريقيا.

وأكد محللون أسواق المال، أن ما حدث بالفعل بالأسواق العالمية هو كان منتظرا وذلك لأن صعود الأسهم المستمر وإلى هذه المستويات القياسية كان غير صحي لآي مستثمر أو متعامل، مشيرين إلى أن تأثير ذلك على أداء أسواق الخليج ومصر سيكون متفاوتا على حسب ارتباط اقتصادها بأسعار النفط والتي هبطت بنسبة أكثر من 11 %.

وبنهاية تعاملات أمس الأول الجمعة وبعد تحذير من جانب منظمة الصحة العالمية بشأن المتغير المكتشف في جنوب أفريقيا تعرضت الأسواق العالمية لخسائر حادة حيث هبط مؤشر "داو جونز" الصناعي بنسبة 2.5 %، كما انخفض "SP 500" بنحو 2.3 %، وهبط "ناسداك" بنسبة 2.2 %

وفي أوروبا واليابان، تراجع مؤشر "ستوكس 600" الأوروبي بنسبة 3.7 % ، كما انخفض "فوتسي 100" البريطاني 3.6 %، وتراجع "داكس" الألماني 4.1 %، وتراجع "كاك" الفرنسي 4.7 %، وهبط مؤشر "نيكي" بنحو 2.5 %، فيما تراجع مؤشر "توبكس" الأوسع نطاقًا 2.01 %.

ويرى محمد جاب الله رئيس قطاع تنمية الأعمال والاستراتيجيات بشركة بايونيرز، إن الهلع البيعي سيكون المسيطر على أسواق المال العالمية ولن يكون هناك سوق مال بمنأى عن ذلك إطلاقا ، معتقدا أن تكون تلك المخاوف طفيفة ببورصة مثل بورصة مصر لأنها فى الأساس قد هبطت إلى مستويات متدينة ولم تأخذ حظها بالصعود القوي مثلما حدث بالأسواق العالمية أو حتى بالأسواق الخليجية.

ويؤكد أن تأثير ما حدث بالأسواق العالمية على أسواق المنطقة لن تتخطى مدته جلسة أو جلستين بالكثير، لافتا إلى أنه من غير المجدى الحديث حاليا عن دعم ومقاومه بأي حال من الأحوال حيث إن الحدث عالمي وخارجى وقوي. وأشار إلى أنه توجد بارقة أمل أخرى بالبورصة المصرية أنه عند اندلاع أزمة كورونا العام الماضى كان وقت إشاره إنطلاق المؤشر السبعينى الذي يضم أغلب الأسهم الصغيرة ورأينا حينها ارتفاعات قياسية ولم يكون الحدث في هذا التوقيت مدعاة إلا للخوف.

ومن جهته، قال أيمن الزيات محلل أسواق المال إن احتمال الهبوط بأسواق المنطقة ومصر قائم فى ظل اكتشاف متحور جديد لكورونا فى جنوب افريقيا ودول افريقيه ولكن لن يكون بنفس الحده التي شهدنها بالأسواق العالمية وخصوصا البورصة المصرية التي حدث بها إنهيار وهبوط حاد لزمها الفترة الاخيرة، مرجحا أن تتزايد بوادر الشراء في الجلسات المقبلة ولكن بعد مواكبتها للهبوط المرتقب في مطلع الأسبوع مع أسواق الخليج الأخرى.

وبدوره، توقع أيمن فودة، رئيس لجنة أسواق المال بالمجلس الاقتصادي الأفريقي، أن تتمتع البورصات العربية بأداء إيجابى على مستوى الأسبوعي مع تأثرها جزئيا بجلستي الأحد والاثنين بتلك العوامل السلبية التى تمر بها الأسواق العالمية.

وأوضح أن مؤشرات الأسهم المصرية ستكون الآقل تأثرا بين أسواق المنطقة حيث إنه لم يكن لديها الكثير من المتغيرات المحلية والقرارات التى مكنتها من الاستفادة من موجات الصعود العالمية في ظل المحفزات المتعددة التى غابت عنها.

وأكد أن السوق المصرى لإنعاشه وجذب المستثمرين له يحتاج آليات محددة لضبطه وعدم ترك العنان لإلغاء العمليات وإيقاف الاكواد للمستثمرين وفتح الحدود السعرية خلال فترة تتسم بالهبوط المتتالي.

وأشار إلى أن الأسواق العالمية مع ظهور المتحور الجديد لكورونا أو غيره كانت تستوجب التصحيح السعري بعد تضخم أسعار أسهمها ولاسيما ذلك مع الحديث عن موجات تضخمية كبيرة متوقعة ومن ثم تعثر سلاسل الإمداد فى الوفاء بحاجة الأسواق من النقل و الشحن و كذلك ارتفاع أسعار المواد الخام و الوقود و الطاقة صديقة البيئة كالغاز و الطاقة الشمسية و الكهرباء ما سينعكس بارتفاع معظم المنتجات محليا و عالميا و هو الأمر الذى سينعكس بطبيعة الحال على الأسواق المالية خاصة مع الاتجاه العام برفع الفائدة على الابداع و الاقراض .

ولفت إلى أن ما يحدث بأسواق الأسهم سينمى من فرص التوازن للبورصات الخليجية لاسيما مع رفع مع معدلات الفائدة المتوقع أن يتم التوجه لسوق السندات وسوق العقار و الذهب كملاذ آمن للحفاظ القيمة فى ظل نسب التضخم المتوقعة.

من جانبها، قالت حنان رمسيس الخبيرة الاقتصادية لدى شركة "الحرية لتداول الأوراق المالية"، لـ"معلومات مباشر"، إن الأسواق العربية أسواق ناشئة وموجهة حيث إن تأثرها بالأحداث العالمية مثل التضخم وارتفاع أسعار الملاذات الآمنة وتأثرها بذلك يتم بمعدلات محسوبة وليست مثل التقلبات التي تتم في الأسواق العالمية الأكثر كفاءة وتحررا ففي العديد من الأزمات تأثرت كيانات اقتصادية عملاقة مثل إفلاس بنوك في وقت الأزمة المالية العالمية في 2008 .

وأوضحت أن الوضع بالأسواق العربية وضع مختلف حيث إننا نجد الإقبال ضعيف علي تلك الأسهم الدولارية والتي بعملات تختلف عن عملة الدولة وعددها محدود للغاية لان أصل الاستثمار يكون بالعملة المحلية وحتي الأسهم الدولارية الموجودة تحاول الشركات المصدرة عمل إصدار بالعملة المحلية لزيادة التداول عليها وإقبال اكبر عدد من المتعاملين بها.

وأشارت إلى أنه بالعودة لتأثر الأسهم الدولارية بالازمات الاقتصادية فهي تتبع نواحي استثمار الشركة نفسها وهل هي في محال متأثر تأثر قوي بالتضخم أم إنها في مجال بعيد عن التقلبات والتغيرات، مؤكدا أن الأسواق العربية تحاول تجنب الآثار السلبية للازمات الاقتصادية من خلال التحول بين القطاعات الاستثمارية والتواجد في نطاق استثماري يعالج التضخم بالنمو والوفرة.

هدوء شديد

وبدوره، قال محمد سعيد محلل أسواق الأسهم إن تداولات الأسهم الدولارية بالبورصات العربية تتسم بهدوء شديد في نشاط التداول عليها مقارنة بالأسهم المتداولة بالعملات المحلية الخاصة بكل دولة على حدي بسبب تحديات إجراءات وتكلفة تحويل العملات وذلك على الرغم مما تشهده سوق الصرف من استقرار ووفرة للنقد الأجنبي خلال هذه الفترة وذلك على الرغم مما توفره من دخول وخروج سهل للمستثمر الأجنبي إلى السوق دون أن يضطر للدخول في تعقيدات التحويل للعملة المحلية.

وأكد بقوله: "على الرغم مماتوفره الأسهم الدولارية من حماية المدخرات تجاه تقلبات سعر العملة إلا أنها لا يمكنها أن تقدم تحوطا خاصا بما يتعلق معدلات التضخم المرتفعة أو التغيرات التي تطرأ على السياسة النقدية وأسعار الفائدة وإنما يأتي ذلك فقط في السياق العام الذي تقدمه أسواق الأسهم عموما بل إنها حتى لا تقدم الحماية المذكورة تجاه تقلبات أسعار الصرف إذا وضعنا في الاعتبار ارتباط عملات العديد من الأسواق العربية بمنطقة الخليج بالدولار".

يشار إلى أن من أهم الأسهم الدولارية المتداولة بالأسواق العربية سهم القابضة المصرية الكويتية المتداول بالبورصة المصرية والذي شهد نشاطا واسعا لدى البدء في التداول عليه بالجنيه المصري.

ومن جهتها، قالت دينا صبحى خبير أسواق المال وعضو الجمعية المصرية المحللين الفنيين، لـ"معلومات مباشر"، إن اختيار الأسهم الدولارية بنسبة ضمان هو معدل نسبي حيث إنه يتوقف على اختيار السهم ووضعه الفني هل هو في اتجاة هابط فبالتالي تكون نسبة الضمان ضائعة، وأما إذا كانت اتجاه عرضي فذلك يعتبر أفضل وفى حالة كونها اتجاه صاعد فيعتبر أفضل اختيار لتعويض فرق التضخم وأيضا وجود مكاسب أعلى من الفائدة وصالحة للاستثمار مثال سهم "القابضة الكويتية".

حصن أمان

من جانبه، قال حسام عيد مدير الاستثمار بشركة إنترناشونال لتداول الأوراق، إن الأسهم الدولارية تعتبر دائما بالأسواق المالية العربية والمصرية حصن أمان للمستثمرين ضد الأزمات والانخفاضات الحادة بالأسواق المالية ، فهي تكون أقل حدة في الهبوط وأيضا في الصعود.

وأشار إلى أنه مع توقعات رفع أسعار الفائدة تتجه دائما رؤوس الأموال الأجنبية إلى الخروج والاتجاه إلى الادخار وتخفيض المراكز المالية بالأسهم بأغلب الأسواق الأمر الذي ينعكس سلبا على أداء مؤشرات الأسواق المالية.

وأكد أنه مابين ارتفاع التضخم عالميا و ارتفاع أسعار الفائدة فإن الأسهم الدولارية تعتبر هي الأقل تأثيرا في حالة انخفاض الأسواق المالية مع التوزيعات النقدية للأرباح السنوية تعتبر من الملاذات الآمنة في الأسواق المالية العربية و تجذب كثيراً من رؤوس الأموال.